اليونيسيف تمول ترميم 25 مدرسة في إب

قدّمت منظّمة "يونيسيف" منحة مالية قدرها 125 ألف دولار لمكتب التربية والتعليم بمحافظة إب، وذلك مقابل ترميم 25 مدرسة، وتغطية تكاليف إصلاح وتأهيل 2000 مقعد مدرسي.

جاء ذلك في الاجتماع الذي ضم مدير مكتب تربية إب محمد الغزالي مع منسّقة "يونيسيف" في محافظتي إب وتعز، والذي كرّس لمناقشة أوضاع المدارس التي تحتاج للترميم وبعض الإصلاحات وما يمكن أن تقدّمه المنظّمة ولو بتغطية جزء في هذا الجانب.

وأوضح الغزالي أن هذه المنحة تهدف ترميم وإصلاح المدارس التي تعرّضت للتدمير جرّاء العدوان، وكذلك إعادة تأهيل المدارس التي استقبلت النازحين وقطنوا فيها منذ بدء العدوان وعددها إجمالاً 66 مدرسة، فضلاً عن إنجاز ترميم وإصلاح 970 مقعداً مدرسياً.

وأشار إلى أن المنحة الأخيرة المقدّمة من "يونيسيف" تستهدف المديريات الأكثر احتياجاً لعملية الترميم وهي "ريف إب، بعدان، السيّاني، المخادر، الشعر، يريم"، وذلك بواقع أربع مدارس في كل مديرية إلى جانب مدرسة الثورة بمديرية المشنّة.

كما سيتم تغطية العجز في المدارس التي تفتقر للمقعد المدرسي أو بحاجة إلى صيانة وترميم المقاعد التالفة.

اليمن ضمن أسوأ 20 دولة في ممارسة أنشطة الأعمال

القطاع الخاص يواجه مخاطر الحرب ■ ربع منشآت القطاع الخاص تدمرت بجرائم العدوان

أكدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في أحدث تقاريرها الدورية حول "المستجدات الاقتصادية والاجتماعية" أن درجة المخاطر ارتفعت وتعمّقت أمام القطاع الخاص في اليمن، في ظل الظروف الأمنية والسياسية المتدهورة وأجواء الحرب، إذ تعرّض القطاع الخاص لصدمات موجعة لم تقتصر على أزمة الطاقة والخسائر المالية أو إغلاق أبواب الشركات والمؤسّسات فحسب، بل أيضاً تعرّض حوالي ربع منشآته للدمار المادي في المناطق الأكثر تأثراً بالحرب، وبالتالي فقدان مئات الآلاف من العاملين لفرص العمل والدخل.

أكدت وزارة التخطيط في أحدث تقاريرها حول "المستجدات الاقتصادية والاجتماعية" أن درجة المخاطر ارتفعت والتحديات تعمّقت أمام القطاع الخاص في اليمن، في ظل الظروف الأمنية والسياسية المتدهورة وأجواء الحرب، إذ تعرّض القطاع الخاص لصدمات موجعة لم تقتصر على أزمة الطاقة والخسائر المالية أو إغلاق أبواب الشركات والمؤسّسات فحسب، بل أيضاً تعرّض حوالي ربع منشآته للدمار المادي في المناطق الأكثر تأثراً بالحرب، وبالتالي فقدان مئات الآلاف من العاملين لفرص العمل والدخل.

وأشار التقرير الذي ركّز على تداعيات الحرب على القطاع الخاص في اليمن، إلى إغلاق 26% من منشآت الأعمال في المناطق الأكثر تأثراً بالحرب، وإغلاق 42% من المنشآت التي تملكها المرأة. بينما تعرّضت 95% من منشآت الأعمال المغلقة للدمار المادي سواءً جزئياً أو كلياً، وفقدت منشآت الأعمال العاملة في المناطق الأشدّ تأثراً بالصراع أكثر من 70% من عملائها في المتوسّط.

وعزا التقرير إغلاق منشآت الأعمال إلى "الدمار المادي الذي خلّفته الحرب الجارية في البلاد على منشآت القطاع الخاص، وفقدان رأس المال، وتراكم المديونيات، وأزمة الوقود وغياب الكهرباء".

وتعتبر محافظات أبين وتعز وحجة وعدن وصعدة وصنعاء، ضمن أكثر المحافظات تعرّضاً للدمار.

وانخفضت ساعات العمل من حوالي 13,5 ساعة يومياً قبل مارس 2015 إلى 6,7 ساعة يومياً بعد مارس متراجعةً بـ 50,6%، وقامت 41% من المنشآت بتسريح حوالي 55% من موظّفيها في المتوسّط.

وأفاد التقرير بأن القطاع الخاص يواجه تحديات هيكلية تتمثّل في "سيادة نمط الشركات العائلية، وغلبة المنشآت الصغيرة، وهشاشة البنية التحتية، وندرة المهارات العالية، وضعف الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني، وقصور في نظام العدالة وسيادة القانون". كما يواجه تحديات مستجدّة تشمل "اندلاع الحرب وتصدّع الوضع السياسي، وتقييد التجارة الخارجية، وتفاقم أزمة الطاقة، واتّساع الاختلالات المالية والنقدية، وعدم وضوح مستقبل مناخ الأعمال، وصعوبة الوصول للتمويل".

وتراجعت اليمن في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الذي يصدره البنك الدولي من المرتبة 165 عام 2015 إلى المرتبة 170 عام 2016، لتكون ضمن أسوأ 20 دولة بين 189 دولة شملها التقرير.

وعلى الرغم من أن العدوان أدى إلى حدوث خسائر مالية ومادية كبيرة لكثير من مؤسسات القطاع الخاص، إلا أن بعض الأنشطة الأخرى حقّقت رواجاً غير مسبوق.

وقال التقرير: "إن الأزمات بطبيعتها تسبّب خسائر ولكنها في الوقت ذاته تولّد فرصاً لآخرين، ومن أهم الفرص الجديدة انتعاش تجارة الطاقة، وتجارة المواد الغذائية في المدن التي تشهد مواجهات مسلّحة على الأرض، وكذلك اتّساع أنشطة السوق السوداء".

وأدّت الأزمة الحادّة في الطاقة "شحّ الوقود وغياب الكهرباء" إلى انتعاش قياسي في أنشطة مصادر الطاقة البديلة، مثل الطاقة الشمسية والمولّدات الكهربائية، وأنشطة شركات تحويل السيّارات للعمل بالغاز المنزلي بدلاً من البنزين. وكذلك حدوث زيادة ملحوظة في محطّات بيع الغاز وتجارة الحطب، ما نتج عنه تحقيق كبار تجّار الطاقة أرباح خيالية، خاصةً في الشهور الأولى من الحرب.

ورأى 42% من أصحاب الأعمال أن فرص الأعمال الجديدة متاحة في قطاع الطاقة.

وأفاد التقرير بأن "تجّار السوق السوداء والتجّار الذين تتوافر لديهم مخزونات كبيرة من السلع أثناء الأزمات يحقّقون أرباح طائلة بسبب ارتفاع أسعار السلع. وفي المقابل المواطنون العاديون هم أكثر الناس تأثّراً بالأزمات".

ويلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي في اليمن، إذ يساهم بحوالي 53,7% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2014 "بدون مساهمة القطاع الخاص في قطاع النفط".

ويشغّل القطاع الخاص حوالي 19,6% من إجمالي السكان العاملين، وإذا تم اعتبار كل العاملين في غير القطاع العام أنهم قطاع خاص فسترتفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في تشغيل العاملين إلى 69,4%.

وفي مجال الاستثمار يساهم القطاع الخاص بحوالي 65% من الاستثمار الإجمالي عام 2013 وفي قطاعات كالرعاية الصحية يقدّم القطاع الخاص أكثر من نصف الخدمات، وبالتالي بدون قطاع خاص قابل للحياة، فإن العواقب الاقتصادية والإنسانية ستكون وخيمة.

مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

ترتيب البنك الدولي لـ 189 بلدا بحسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال أو صعوبتها

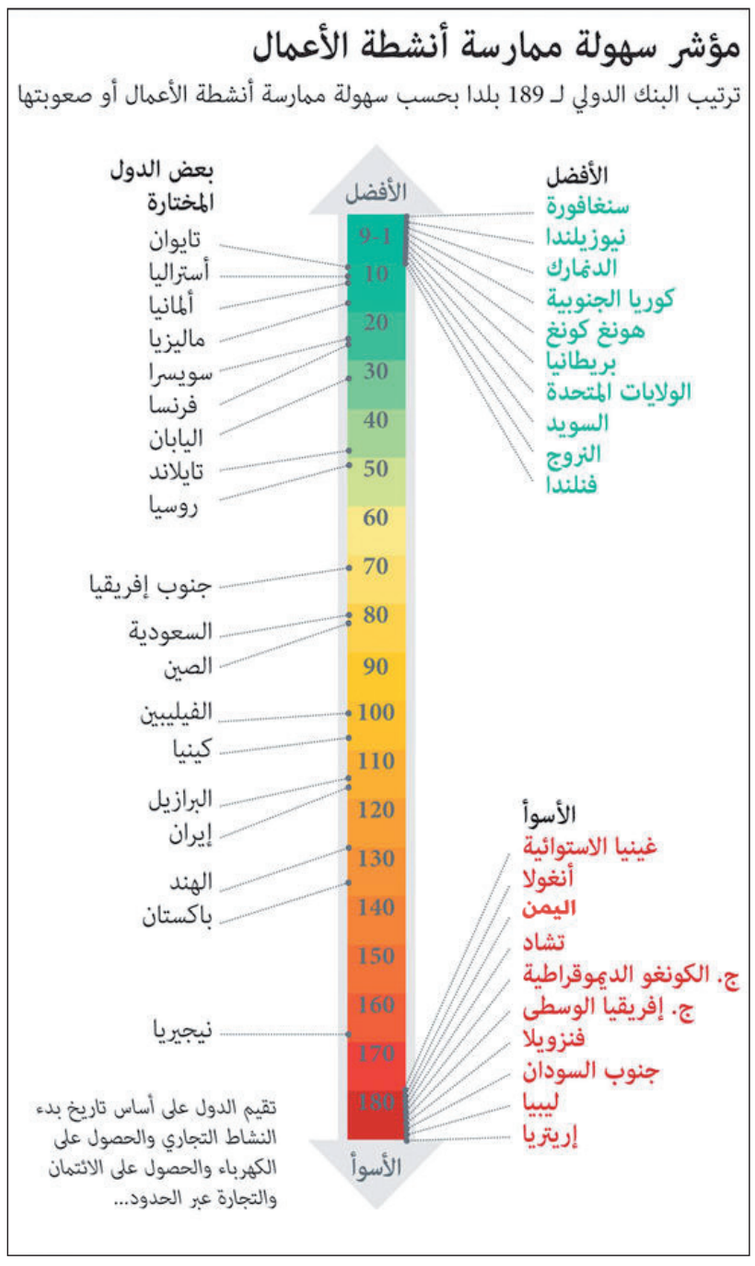

■ تجار السوق السوداء وآخرون حققوا أرباحاً طائلة

■ 95% من منشآت الأعمال المغلقة تعرضت للدمار

الاتصالات تطالب شركتي "سبأفون" و"إم تي إن" بسداد 20 مليون دولار

طلبت وزارة الاتصالات من شركة الهاتف النقّال" (سبأفون) وشركة "إم تي إن يمن"، سداد مبلغ قدره 10 ملايين دولار من كل شركة، وذلك "كقيمة أوّلية عن فترة الأشهر الخمسة التالية لانتهاء اتفاقية الترخيص، وعلى أن يتم خلال هذه الفترة حسم مسألة التجديد والمنح".

واتّهمت الوزارة في بيان رسمي الشركتين بعدم الإيفاء بما تقرّر عليهما من التزام تم الاتفاق عليه قبل انتهاء مدة الاتفاقية والمتمثّل في سداد المبلغ، لافتةً إلى أنها خاطبت الشركتين بشأن تجديد ترخيصيهما التي انتهت أواخر يوليو الماضي.

وأكدت أنها "بعد أن أعطت الفرص والمهل العديدة والكافية للشركتين، فهي تتّجه لعدم التجديد لهما، إذا ما تمادت في الإصرار على العمل خارج إطار القانون دون ترخيص من الوزارة صاحبة الاختصاص".

هذا ويزيد عدد مشتركي كل شركة على خمسة ملايين مشترك، لتصبحا أكبر شركتين للهاتف النقّال في اليمن.

ويقدّر عدد مشتركي الهاتف النقّال في اليمن بحوالي 18 مليون مشترك.

وحتى الآن لم تصدر أي من الشركتين أي بيان رسمي أو تعليق يفيد بموقفهما ممّا أعلنته وزارة الاتصالات.

وأوضح القائم بأعمال وزير الاتصالات مصلح العزير في اجتماع لمجلس القائمين بأعمال الوزراء في صنعاء، أن "الوزارة خاطبت الشركتين لتفويض ممثّلين عن كل منهما لمناقشة إمكانية التجديد، على ضوء ما تضمّنته وثيقة سياسات وآليات منح وتجديد تراخيص الهاتف النقّال والنطاق العريض اللاسلكي المتنقّل من أسس وشروط وأحكام وإجراءات، تم تسليمها للشركات وشرحها في ورشة عمل حضرها ممثّلون عنها".

وبيّن أن الوزارة "طالبت بتفويض كل شركة لاستكمال النقاش حول الموضوع، إلا أنها لم تتجاوب مع ذلك".

واستطرد أن "الشركتين تراجعتا عن دفع ما عليهما وتمنّعتا عن تفويض ممثّلين عنهما، وبالتالي فإن الوزارة أصبحت معنية باتّخاذ كافة الإجراءات القانونية تجاه الشركتين، لما مارسته من مماطلة وتسويف وعدم تجاوب وبما يحفظ حقوق الدولة ويكفل ممارستها لكامل صلاحياتها"، متوّعداً بعدم التمديد لأي شركة "مالم تف بكافة الالتزامات المقرّرة عليها، وبالأحكام والشروط التي تحدّدها الوزارة عبر ديوانها العام في العاصمة صنعاء".

الخدمات الطبية في المستشفيات الحكومية مهددة بالتوقف

أكد الدكتور نشوان العطاب- وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع الطب العلاجي- أن عدداً من الخدمات الطبية والعلاجية التي يشرف عليها القطاع في المستشفيات العامة لجميع محافظات الجمهورية مهددة بالتوقف تماماً بسبب تمنع وزارة المالية عن صرف الموازنة التشغيلية منذ أكثر من عام.

جاء ذلك في رسالة رسمية بعثها قطاع الطب العلاجي لرئيس وأعضاء اللجنة الثورية العليا والقائم بأعمال رئاسة الوزراء يحملهم فيها مسئولية الاستهتار من قبل وزارة المالية بصرف موازنة هذا القطاع الحيوي المهم لدى وزارة الصحة العامة والسكان في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا.

وأشار العطاب إلى أن القطاع الطبي في اليمن ومنذ بداية العدوان شهد ارتفاعاً كبيراً في عدد المرضى المصابين بالإمراض المزمنة مثل (الفشل الكلوي، وزراعة الكلى) إضافة الى تحمل القطاع مسئولية إسعاف الجرحى والمصابين وتحمل المستشفيات الحكومية العامة في المحافظات علاجها.. مستغرباً التصرفات غير المسئولة التي اتخذتها وزارة المالية في إيقاف وإلغاء كافة التعزيزات المالية التي صدرت في عام 2015م في البنك المركزي والخاصة بقطاع الطب العلاجي في الوزارة.

وأضاف العطاب: أن خدمات الطوارئ ممثلة بسيارات الاسعاف وعمليات الطوارئ تضررت بسبب توقف صرف الرواتب والمستحقات للعاملين والنفقات التشغيلية منذ أكثر من شهرين.. مطالباً الجهات المسئولة بسرعة التدخل لإنقاذ الوضع الصحي من التدهور الذي قد ينعكس سلباً على الصحة العامة للبلاد.

توزيع 60 ألف سلة غذائية للنازحين في ذمار

دشّنت منظّمة الإغاثة الإسلامية المرحلة الرابعة من مشروع الإغاثة الطارئ للأسر النازحة والأشد فقراً بمحافظة ذمار والتي تشمل 60 ألف سلة غذائية موزّعة على مختلف مديريات المحافظة.

وخلال التدشين أشاد وكيل المحافظة محمد محمد عبدالرزّاق بجهود المنظمة في تخفيف معاناة الأسر الفقيرة وتأمين احتياجاتها الضرورية من المواد الغذائية في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.

وشدّد على ضرورة الاهتمام بأوضاع النازحين الذين تقطّعت بهم سبل الحياة والذين قدموا إلى محافظة ذمار، لافتاً إلى أن مختلف مديريات المحافظة استقبلت الآلاف من الأسر النازحة من مختلف المحافظات.

فيما أشار منسّق منظّمة الإغاثة الإسلامية بالمحافظة المهندس نادر علي الحوقرة إلى أن المساعدات مقدّمة من برنامج الأغذية العالمي بالتنسيق مع مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالمحافظة والسلطة المحلية، لافتاً إلى أن المساعدات تشمل المواد الغذائية الأساسية.

وبيّن أن المرحلة الرابعة من المشروع تأتي تواصلاً لجهود المنظّمة في إغاثة الأسر الفقيرة والنازحين، حيث بلغ إجمالي المستفيدين من المراحل الأربع 128 ألف أسرة منها تسعة آلاف أسرة نازحة.

يؤّمن أكثر من 70% من احتياجات الشعب اليمني

النقل تدين استمرار استهداف العدوان السعودي لميناء الحديدة

استنكرت وزارة النقل ما تقوم به قوّات تحالف العدوان من إجراءات همجية لا إنسانية وغير أخلاقية بين الحين والآخر تجاه السفن المتواجدة في غاطس ميناء الحديدة.

واعتبرت الوزارة في بيان صادر عنها أن استمرار قوّات تحالف العدوان بهذه الأعمال اللاأخلاقية يمثّل انتهاكاً صارخاً لأبسط حقوق المواطن اليمني وتزيد من تعقيد الوضع الإنساني المتردّي أصلاً وجرّه إلى حافة الانهيار مما ينذر بحدوث كارثة إنسانية في القريب العاجل.

وناشدت دول العالم الوقوف بجانب الشعب اليمني جرّاء ما يتعرّض له من إبادة جماعية من قبل العدوان الغاشم الذي يمارس ضده أبشع جرائم الحرب والانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان وكل القوانين والأعراف الدولية، مطالبة الأمم المتحدة ممثّلة بمجلس الأمن اتّخاذ قرارات تنتصر لحقوق الشعب اليمني.

وأكدت أن استمرار قوّات تحالف العدوان استهداف ميناء الحديدة وما يقوم به من أعمال إجرامية ضد السفن يعد استهدافاً مباشراً للمواطن اليمني في أدق تفاصيل حياته المعيشية، وذلك كونه يعد الشريان الرئيس الذي يمدّه بكل مقوّمات الحياة الرئيسية للعيش من غذاء ودواء ومشتقات نفطية.

ولفتت إلى أن قوّات تحالف العدوان سبق وأن استهدفت ميناء الحديدة في أغسطس 2015 بعدة غارات نتج عنها تدمير محطة الحاويات والرافعات الجسرية والكرينات الموجودة فيها تدميراً كاملاً، إضافة إلى قصف منشأه رأس عيسى النفطية وأحدثت فيها أضرار مادية وبشرية.

وأشارت وزارة النقل إلى أنه نتج عن تلك الاعتداءات تحرّكات واسعة أدّت إلى استنكار وشجب وحملة انتقادات واسعة إزاء تلك الأعمال الإجرامية، وتم على ضوئها اعتماد ميناء الحديدة من قبل الأمم المتحدة أهم منفذ لإيصال المساعدات الإغاثية للشعب اليمني نظراً لموقعه المتوسط للمحافظات الشمالية والوسطى ذات الكثافة السكانية العالية ويغذي أكثر من 70% من احتياجات ومتطلّبات الشعب اليمني من الغذاء والدواء.

إغلاق 12 جامعة وأربع كليات مخالفة

قالت وزارة التعليم العالي إن النيابة العامة بالتعاون مع الأجهزة الأمنية بأمانة العاصمة استكملت تنفيذ قرارات الوزارة بإغلاق 12 جامعة وأربع كليات جامعية وأكثر من 33 برنامجاً دراسياً في الجامعات الأهلية.

وأوضح بيان صادر عن الوزارة أن النيابة نفّذت بالتعاون مع أجهزة الأمن نزولاً ميدانياً إلى تلك المؤسسات لاستكمال عملية الإغلاق النهائي ووقّعت مع ملاك ومؤسسي تلك الجامعات المخالفة محاضر إغلاق ملزمة التنفيذ ونهائية.

وكانت وزارة التعليم العالي أصدرت نهاية العام الماضي قرارات قضت بإغلاق 12 جامعة و4 كليات جامعية وأكثر من 33 برنامجاً دراسياً في الجامعات الأهلية بناءً على تقرير لجنة أكاديمية متخصّصة، وبعد أن استنفدت كافة الخطوات والإجراءات القانونية السابقة لصدور تلك القرارات ومنها توجيه إنذارات كتابية ومنح مهلة زمنية لملاك تلك الجامعات والكليات لتصحيح أوضاعها وتوقيع محاضر معهم تضمّنت الوثائق والإجراءات المطلوبة منهم ولم يلتزموا باستيفاء المتطلّبات والشروط القانونية في حينه.